فيدرالية اليمن عنوان لبناء الدولة .. أم للانهيار؟

عارف أبو حاتم

عادة ما يروق لعلماء السياسة وصف الفيدرالية بانها هندسة سياسية للجمع بين متناقضين، حيث يمكن الحفاظ على بقاء الحكومات المحلية والدولة الاتحادية، مع منح الأقاليم والمقاطعات صلاحيات شبه مستقلة.

ولذا، لا يتنج عن هذه "الهندسة" غير أمرين: إما أن تنهض الأقاليم وتعزز قدراتها ومواردها وتتنافس في ما بينها، وبالتالي تنهض الدولة الاتحادية كمحصلة نهائية لنهوض الأقاليم. أو تتعزز نزعة الاستقلالية، ويبدأ إقليم أو أكثر بالتمرد والمطالبة بحق تقرير المصير، وهذا يعني تفكك الدولة الاتحادية، خاصة حين يكون التقسيم الفيدرالي على إقليمين كما حدث في باكستان، أو على ثلاثة أقاليم كما حدث في روديسيا التي انقسمت باقاليمها الثلاثة إلى ثلاث دول.

مزايا وعيوب

وميزات النظام الفيدرالي انه يعمل على تجديد روح المنافسة وضبط معايير للكفاءة والاختيار دون اللجوء إلى القوة والسلاح، ويعزز حضور التجربة الديمقراطية في أوسع نطاق بين فئات الشعب، ويدفع الحكومات المحلية المنتخبة إلى تحمل جزء كبير من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، ويتيح الفرص أمام تعدد التجارب الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل إقليم.

لكن أهم عيوب النظام الفيدرالي حاجته الدائمة إلى دولة ذات وفرة مالية كبيرة تضمن تنمية الأقاليم الفقيرة، حتى تصل بها إلى الحد الأدنى من التنمية، ويحتاج إلى وفرة مال كنفقات تشغيلية لجميع مؤسسات الحكومات المحلية بكل مكاتبها وفروعها، ويحتاج إلى إعادة بناء متناغم في منظومتي القضاء والأمن في الأقاليم.

ويحتاج كذلك إلى دولة ذات قبضة عسكرية وأمنية قوية قادرة على ردع حركات التمرد والانقسام في الأقاليم، كما فعلت الولايات المتحدة حين حركت جيشها وأمنها في مواجهة ولاية فرجينيا الغربية التي طالبت بالاستقلال عام1861.

ولأن الدول الاتحادية ذات الاقتصاديات الفقيرة عادة ما تكون عرضة للتفكك، خاصة عندما تقوى مقاطعة أو إقليم، وتزداد إيراداته، ويصبح بمقدوره تحقيق الاكتفاء والاعتماد الذاتي، يبدأ الشعور بأن بقاءه ضمن الدولة الاتحادية الفقيرة سيصبح عبئا عليه، ويبدأ السعي باتجاه حق تقرير المصير، كما حدث حين استقلت جنوب السودان عام 2011، وتيمور الشرقية عن إندونيسيا في 2002، وبنجلادش عن باكستان، وسنغافورة عن ماليزيا.

وهذا الخوف من التفكك دفع الحزب الاشتراكي اليمني إلى تقديم رؤية مزدوجة، فهو من ناحية يريد فيدرالية تجعل الجنوب كله إقليما واحدا وفقا للحدود الشطرية السابقة، ومن ناحية أخرى يرفض التقسيم الحالي بجعل الجنوب من إقليمين وفقا للحدود الشطرية ذاتها، مبررا رفضه بالخوف من انفصال الإقليم الشرقي "حضرموت" أو غيره.

بحسب الباحث إحسان عبد الهادي، فإن النظام الفيدرالي يخلق عددا من الإشكاليات في القوانين المزدوجة والمتضاربة بين الأقاليم والحكومة المركزية، وصعوبات أخرى تتمثل في أداء المحاكم والنيابات التي تعمل بتشريعات وقوانين مختلفة، قد تتعارض فيها مع أحكام وقوانين الحكومة المركزية.

كل تلك الميزات والعيوب في النظام الفيدرالي تستدعي من النخب اليمنية الفاعلة في كل إقليم البحث عن مكامن القوة والضعف في أقاليمها، والتهيئة الديمقراطية والتشريعية والثقافية والاجتماعية لتقبل ممارسة الحكم والعيش تحت سقف الفيدرالية، وإنهاء هيمنة الدولة المركزية، وتوقف التوجيهات القادمة من "المركز المقدس" نحو الأطراف، والحفاظ على موارد كل إقليم، وعدم تصديرها إلى خزينة الدولة الاتحادية كحوالات، ومن ثم يتقاسمها النافذون كجبايات تدفعها الدولة لهم.

الحكومات المحلية

ثمة مهمة صعبة تنتظر لجنة صياغة دستور جمهورية اليمن الاتحادية، التي ستعكف على إعداد مسودته الأولى خلال أربعة أشهر، بدءا من منتصف مارس/آذار الماضي، وعليها أن تضع نصوصا تستوعب كامل مقررات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي أنهى أعماله في يناير/كانون الثاني الماضي، ويجب ضبط النصوص الدستورية، وتحديد مقاصدها بوضوح لا يحتمل اللبس أو الغموض، أو تحميل النص عدة أوجه.

أولى مهام الحكومات المحلية هي التصدي الحازم لمراكز القوى التقليدية لصالح بناء الأقاليم، فقد عملت مراكز القوى المهيمنة على العاصمة على تعطيل بناء مؤسسات الدولة لصالح بناء ونفوذ مؤسسة القبيلة في اليمن، حتى أصبحت مفردة "شيخ" تعني الحصول على الامتيازات والنفوذ والسلاح، وعقود المناقصات والتجارة، وبمعنى أدق استطاعت القبيلة إعادة إنتاج نفسها وتفوذها بعناوين مختلفة:

التمثال، والتجارة، ورئاسة الأحزاب والأندية الرياضية، ومؤهلات جامعية، وتصدر ساحات وميادين الثورات، وفي الوقت ذاته لا تنفك عن سلاحها، وإلغاء حضور هيبة الدولة في مناطق نفوذها، وكأن حضور الدولة تدخلا سافرا في شؤون القبيلة، ولا تنادي بضرورة تدخل الدولة إلا حين تتعرض لضربات موجعة تعجز عن صدها، كما حدث حين نادت جميع قبائل شمال الشمال بضرورة تدخل الدولة بعد قصف عنيف ومتوحش تلقته من مليشيا الحوثي المسلحة.

وستواجه الحكومات المحلية صعوبة أخرى تتمثل في إنهاء هيمنة المركز المقدس على شؤونها، سواء بالتعيينات أو النفوذ، أو السطو على حقوق الآخرين، كما يحدث الآن في إقليم تهامة، حيث يتمدد طابور نهابة الأراضي، من اللحية في حدود السعودية إلى نهب أراضي مطار الحديدة الدولي، حتى وصلوا إلى مشارف ميناء المخا بمحافظة تعز.

وستواجه الحكومات المحلية أيضا تحديا جسيما في نسب تمثيل الأجهزة الأمنية، ونسب توزيع القروض والمنح الخارجية، وفرض قوانين كل إقليم، وتحديا آخر يتمثل في بقاء أو رفض مصلحة شؤون القبائل، حيث بلغت ميزانيتها في 2014 قرابة مائة مليون دولار، وهي مصلحة عنصرية تقوم بتوزيع رواتب باهظة على شيوخ القبائل، فقط لأنهم شيوخ، دون مسوغات قانونية أو أخلاقية.

هذا في حين أن ميزانية البحث العلمي 240 ألف دولار فقط، وميزانية مصلحة خفر السواحل أقل من مصلحة القبائل، وهي المعنية بحماية شريط ساحلي يتجاوز 2200 كيلومتر، وتتفاقم فيه تجارة تهريب السلاح والأدوية والممنوعات والديزل، وإقليم تهامة بالكامل يفتقر إلى مستشفى نموذج، ينقذ حياة الناس من وباء الملاريا، ومعظم الجامعات بلا معامل حديثة، والسجون أشبه بأقبية تعذيب، والدولة تتسول الفتات من المانحين، والمشايخ الذين وقفوا مع وضد ثورة التغيير متفقون على ضرورة بقاء هذا النزيف اليومي لميزانية الدولة إلى جيوبهم الخاصة.

وهذا ما جعل عامة اليمنيين يخيرون الدولة الاتحادية بين أمرين: إما أن تلغي مصلحة القبائل أو تدفع رواتبهم من موارد أقاليمهم وليس من ميزانية الدولة الاتحادية، لأن أكثر من 80 % من المستفيدين هم من إقليم آزال الذي يضم قبائل شمال الشمال المسلحة.

جفاف الموارد

ستقف قلة المال وشح الموارد عقبة كأداء أمام حركة نمو وتطور الأقاليم، حيث يخيم الفقر وضعف الخدمات وغياب البنية التحتية على المشهد الفيدرالي الجديد، في ما تبدو الموارد الخاصة بالأقاليم شحيحة، حتى في الأقاليم ذات الوفرة في الثروات الطبيعية، لأنها تعود إلى ملكية الحكومة الفيدرالية الاتحادية، وتحصل الحكومات المحلية على نسبة بسيطة.

ففي روسيا، تعطي الحكومة الفيدرالية 5 % فقط من عائدات النفط للحكومات المحلية المنتجة، ولا تعطيها شيئا من عائدات الغاز، وفي نيجيريا، تحصل الحكومات المحلية المنتجة على 13 % من عائدات النفط، وهناك دول تخصص 10 % لصناديق البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودول تخصص 5 % لصندوق الأجيال القادمة، والفهم المسيطر حاليا على أذهان الناس في اليمن أن الأقاليم ذات الثروات الطبيعية هي من ستملك حق توقيع العقود مع الشركات الأجنبية، وستحصل على العوائد والفوائد، وستعطي للحكومة الفيدرالية نسبة بسيطة.

وبهذا المفهوم يمكن لإقليم حضرموت مثلا أن يقرر الانفصال خلال عقدين، حيث وفرة النفط وميناء المكلا التجاري، وشريط ساحلي، وجزيرة سقطرى الحائزة على المركز الأول عالميا في قائمة أفضل أماكن الطبيعة النادرة.

وفي النظام الفيدرالي تختص الحكومات الفيدرالية بقرارات السلم والحرب والدفاع والقوات المسلحة، والجيش، والتجارة الخارجية والعلاقات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي، والعملة، والجنسية، والأمن القومي، وتعطي لحكومات الأقاليم مسؤولية التنمية والتشريعات الخاصة بالمسائل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وآلية تحصيل الضرائب والجمارك، من خلال نصوص دستورية تحدد نسب الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية.

وفي الوضع الراهن للدولة اليمنية يُعد الانتقال المباشر من دولة ذات وحدة اندماجية إلى دولة اتحادية فيدرالية مغامرة غير محسوبة النتائج، ولا يلوح في أفقها غير الخراب الذي سيقضي على الكل والجزء، وربما هذا ما سيجعل الدولة تقرر الذهاب إلى الفيدرالية الكاملة بعد خمس سنوات من الآن، حتى يستقر الوضع الاقتصادي بمسببات حقيقية، وتتوفر موارد وسيولة نقدية تمكنان من إجراء انتخابات للحكومات والبرلمانات المحلية، وبناء الأقاليم وتفعيل مؤسسات الدولة فيها، واستكمال إعداد بنيتها التشريعية والأمنية.

أما الوضع الراهن، فالدولة لم تتمكن من حماية العاصمة، وسجنها المركزي، والاغتيالات تلحق بمنتسبي المخابرات والجيش، واختطاف الأجانب يتزايد كل يوم، ومليشيا الحوثيين المسلحة تفتعل حروبا في خمس محافظات، وتحاصر العاصمة من كل الاتجاهات.

إقليم الجند نموذجا

يمثل إقليم الجند اختبارا حقيقيا أمام أبنائه ومسؤوليه، وبإمكانه أن ينفك إلى صومال جديدة، أو يصنع معجزة آسيوية في اليمن، فهذا الإقليم يشبه إلى حد ما دولا مثل اليابان وماليزيا وألمانيا، إذ لا ثروات طبيعية فيه، لكنه يزخر بثروات بشرية هائلة، من الأطباء والمهندسين والمحاسبين والإعلاميين والإداريين ورجال الأعمال، وفيه أكبر عدد من المنشآت الصناعية، وميناء المخا التاريخي الذي ينسب إليه المشروب العالمي «موكا كافية»، وهو الإقليم الأقل في المساحة «15 ألف كيلومتر مربع» والأكثر في الكثافة السكانية «370 نسمة لكل كيلومتر مربع» بعدد سكان 5.5 ملايين نسمة.

وإقليم الجند يحتاج فقط إلى إدارة مدنية، تستفيد من مدنية السكان واتجاههم الكبير نحو العلم والتجارة، ونبذهم السلاح، وتعمل على تفعيل ميناء المخا، وتحسين جودة الخدمات فيه، فهو الأقرب لإقليم آزال والعاصمة من بقية الموانئ.

ثم إن الطريق الواصل بين الميناء وبقية المحافظات أكثر سلامة وأمنا من غيره، وكذا الاستفادة من عائدات جمارك الميناء وضرائب المنشآت الصناعية والتجارية في الإقليم، وتشجيع العمليات الاستكشافية للمعادن في الجبال، والاتجاه نحو الزراعة، فجميع أراضي الإقليم تشتهر بخصوبتها، وجودة منتجاتها الزراعية، فضلا عن سحر الطبيعة ووفرة البرك المائية المعدنية في محافظة إب، التي رفض نظام صالح إقرارها عاصمة سياحية لليمن، وتطوير محافظة بديعة مثل إب سيمكنها من أن تكون عاصمة طبية وسياحية لكل اليمن.

وثمة جملة من الاحتياجات الضرورية لنهوض إقليم الجند، منها محطة تحلية للمياه، حيث تعاني تعز عاصمة الإقليم من ندرة حادة في المياه، فضلا عن حاجة الإقليم الملحة إلى عدد من المدارس والكليات النوعية والمعاهد التخصصية. أما الاحتياجات الكبيرة، فهو يحتاج بنية تحتية قوية في الكهرباء والطرقات والأمن ومؤسسات الدولة، وهذا ما تفتقر إليه كل الأقاليم، ويمكن لإقليم الجند أن ينفذها بنفسه عند توفر الإرادة والإدارة.

عن «الجزيرة نت»

صناعة الخوف لعبة خطرة

جمال سلطان

كانت ثورة يناير التي فاجأت نظام مبارك في سرعتها وعنفوانها وتنامیها المبهر قد كشفت عن مخطط اللواء حبيب العادلي وزير داخلية مبارك مع أركان وزارته الذي يهدف إلى إغراق البلاد في الفوضى والخوف إذا حدث تحد كبير للنظام أو في حالة انتقال السلطة بصورة غير مشروعة ، بما يجعل الشعب في حالة فزع وخوف مرضي متوالي من انفلات الأمن وكثرة التهديدات وانفلات الأمور وضياع الدولة ، فيرتمي في حضن النظام ويتمسك به ويطالب بالمحافظة عليه بوصفه المنقذ من الرعب والفوضى والخوف وغياب الأمن ويضحي بالقانون أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان وكرامته كضريبة ضرورية لمجابهة هذا الرعب ، وكان انسحاب الداخلية بالكامل من جميع الشوارع والميادين والأقسام والسجون والوزارات والمنشآت الحيوية والخطيرة كالبنوك والمتاحف ومحطات الوقود والفنادق وغير ذلك ، كان واضحا للعيان ، وبدا كأنه صدر بضغطة زر أو أمر واحد فتم تنفيذه في ساعات ، غير أن وعي الثورة وبراءتها جعلها تنتبه للمخطط الخطير في حينه ، فكان أن شكلت لجان شعبية لحفظ الأمن وتم تأمين المنشآت الحيوية والبنوك والمتاحف وغيرها ، حتى تولى المجلس العسكري شؤون السلطة وبدأت الدولة تستعيد توازنها تدريجيا ، ويعود الأمن بنسبة معقولة للسيطرة على الأوضاع المنفلتة ، وقد تردد وقتها أن هذه الخطة كانت موضوعة تحسبا لأي غضب شعبي واسع عند تولي جمال مبارك السلطة أو الإعلان عن ذلك بشكل صريح ، وكان لجمال ما يشبه التنظيم الخاص داخل وزارة الداخلية .

فكرة التلويح بالخوف ونشر الإحساس بالخوف وأسر الناس بالخوف سيناريو قديم ونمطي لنظم العالم الثالث ، ورغم أنه استهلك كثيرا من فرط ما استخدم في أنظمة ودول مختلفة ، إلا أن البعض فيما يبدو ما زال يفكر في إعادة تدويره ، وأخشى أن يكون بعض ما يحدث في مصر هذه الأيام يحمل شيئا من بصمات هذه الأفكار المغامرة والخطيرة ، لأن بعض الوقائع والأحداث تحمل رغبة واضحة في إثارة فزع الناس ونشر الخوف في المجتمع ، بصورة خارجة عن المنطق والمعقولية ، لا يخلو يوم واحد من الإعلان عن اكتشاف قنابل بدائية أو غير بدائية بجوار المستشفيات والمدارس والمحاكم والفنادق والأقسام ومحطات المترو وغيرها ، في الآونة الأخيرة قل التركيز على محطات المترو ، إذ يبدو أن كثرة استخدام التفزيع باكتشاف متفجرات وفخاخ دموية فيها أتى بنتيجة عكسية أو كان له آثار اقتصادية وتنظيمية أسوأ من النتائج النفسية والسياسية المرجوة ، فقل الحديث مؤخرا عن محطات المترو ، وظهر في المشهد المدارس والجامعات أكثر ، ربما لأنها تشهد جزءا كبيرا من حراك الشارع والمظاهرات المتوالية ، ولا يخلو يوم من الإعلان عن متفجرات في مدارس أو بمحيطها أو بجوار الجامعة أو بمحيطها أو داخلها ، والحديث عن اكتشاف محاولات تفجير كليات بكاملها ، وفي بعض الأحيان كان الإفراط الرسمي في الإعلان عن اكتشاف هذه الوقائع مثار سخرية الناس ومواقع التواصل الاجتماعي ، ففي يوم واحد تم الإعلان عن قرابة أربعين قنبلة أو عبوة ناسفة ، حتى أطلقوا عليه من باب الاستهزاء "اليوم العالمي للعبوات الناسفة" ، وبالطبع جميع هذه العبوات يتم اكتشافها قبل تفجرها ويبطل مفعولها ، وواحدة أو اثنين تنفجر بدون إصابات ، وهناك عدة حالات ربما تعد على أصابع اليد الواحدة خلال أشهر لحوادث فيها إصابات ، وحتى هذه يتم التشكيك فيها من فرط الإسراف في استخدام هذه الفزاعة ، والحقيقة أني لا أفهم أي معنى لأن يزرع أحدهم عبوات ناسفة في مدرسة للأطفال أو البنات مثلا أو لتفجير كلية التجارة أو الحقوق ، ولا يمكن للمراقب تجاهل شكوك الناس في خلفيات هذه الحملات المتوالية من نشر الخوف والرعب والفزع .

تحتاج مصر إلى شرطة قوية وقادرة على السيطرة وحفظ الأمن ، لأنه حاجة الناس الفطرية والمعيشية في جوهرها ، ولأنه شرط وجود المجتمع الحضاري والدولة الحديثة من حيث الأساس ، ويبنى عليه الاقتصاد والقانون معا ، ولا أحد يمكنه التشكيك في أن بعض رجال الشرطة يضحون بأرواحهم من أجل رسالتهم الوطنية في حفظ الأمن ومنهم شهداء ومنهم مصابون ، ولكن السياسات الأمنية العابثة والمستخفة بعقول الناس والتي يحاول بها "البعض" أن يأخذ الوطن رهينة للخوف تسيء إلى دور الشرطة وتشكك في بياناتها وفي دورها وتضعف من ثقة الشعب بها .

عن «المصريون» القاهرية

أسطورة الرئيس اللبناني «القوي»

وليد أبي مرشد

دعوات انتخاب مرشح «قوي» للرئاسة اللبنانية، ظاهرة تجاوزت إطار الترويج لهذا المرشح أو ذاك لتكاد أن تتحول إلى نص دستوري مقترح على «اتفاق الطائف».

مبرر الحملة، ظاهرا، افتراضها أن الرئيس اللبناني «القوي» قادر على توظيف «قوته» لاستعادة هيبة الدولة المهيزة وسلطتها المستباحة. أما غايتها العملية فلا تخرج عن السعي لتسويق اسم هذا المرشح أو ذاك دون تجشم عناء توصيف مقومات قوته فيما خلا التأكيد على أن يكون قويا «داخل» طائفته.

وحده البطريرك الماروني، مار بشارة بطرس الراعي، كسر الصمت المطبق حول مواصفات المرشح «القوي» ليضع له صفات حسنى قد لا يكون من المبالغة الادعاء بأنها تقطع طريق الترشح على معظم الطامحين بالرئاسة أكثر مما تمهد لهم – خصوصا اشتراطه أن يكون قويا «أولا بأخلاقياته ومثالية حياته وأدائه عبر التاريخ» – صفات تنطبق على القلة أكثر مما تنطبق على السياسيين في مجتمع تحوّل فيه العمل السياسي إلى أقصر الطرق إلى الإثراء.

فرضية حصر استقامة الدولة «بقوة» رئيس الجمهورية ضرب من الطوباوية السياسية في بلد اختبر قصره الرئاسي، على مدى سنوات استقلاله السبعين، كافة «نماذج» الشخصيات الرئاسية وتلاوينها.. دون أن تفلح أي منها في رفع مستوى المؤسسة الرسمية إلى الحدود الدنيا لمفهوم الدولة العصرية (باستثناء مسعى من الرئيس فؤاد شهاب أحبط قبل اكتماله).

إلا أن المأخذ الأبرز على الحملة الحزبية لتسويق «الرئيس القوي» يعود إلى تركيزها على اشتراط أن يكون قويا «داخل» طائفته. فمع التسليم بأن لا زعيم في لبنان ما لم يكن زعيما في طائفته أولا، يبقى السؤال واردا عما إذا كانت هذه القاعدة تكفي، بحد ذاتها، لإنتاج مرشح ماروني «قوي» للرئاسة.

عمليا، ومهما كان مرشح الرئاسة الماروني «قويا» في شارعه، فإن الحجم الديمغرافي المتضائل لطائفته في لبنان، مقرونا بانقسامها مناصفة تقريبا بين تيارين سياسيين متنافسين، لا يعزز قوته بقدر ما يوهنها. وهذا الواقع يضطره لأن «يستعير» قوة ترشيحه من خارج طائفته، وتحديدا من واحدة من قطبي الأكثرية البرلمانية في لبنان: تكتل «8 آذار» أو تكتل «14 آذار»... علما بأن القوة المستعارة، كالأمن المستعار، تبقى رهينة إرادة المعير لا المستعير.

إذا سلمنا، جدلا، بأن ثلثي الـ128 نائبا لبنانيا – أو نصفهم زائد واحد – سيتفقون على اختيار رئيس «قوي» للجمهورية بمعزل عن أي «وحي» خارجي أو مصلحة داخلية، فذلك لا يحول دون التشكك بصحة وصف أي رئيس لبناني «بالقوي» طالما كان ناخبه 128 شخصا فقط – مهما كانت صفتهم التمثيلية – لا الشعب اللبناني بكافة شرائحه وطوائفه.

قبل أن يستمد الرئيس اللبناني تفويضه من الشارع «مجتمعا»، سبقى «قوته» نسبية بفعل ارتهانها بعلاقته بكتل المجلس النيابي – وخصوصا ناخبيه – وليس بالمواطن اللبناني مباشرة، المرجع الأساسي للشرعية في لبنان. وفي هذا السياق بالذات، يبدو لافتا أن لا يرتفع صوت واحد يطالب بتعديل الدستور بحيث يناط بالشعب اللبناني كله انتخاب رئيسه على قاعدة الاقتراع المباشر.

مع ذلك، وحتى في حال وصول مرشح يوصف بالقوي إلى سدة الرئاسة في لبنان، يستحيل تجاهل الحدود الدستورية «لقوته»، فمنذ أن أناط دستور «الطائف» بمجلس الوزراء «مجتمعا» صلاحيات السلطة الإجرائية، لم يعد متاحا لأي رئيس لبناني ممارسة دور «الرئيس القوي». وعلى هذا الصعيد، يكفي أن تصبح صلاحيته الأبرز كقائد أعلى للقوات المسلحة خاضعة، هي الأخرى، لسلطة مجلس الوزراء.

إلا أن السؤال الواقعي الذي يثيره طرح شعار «الرئيس القوي» يبقى «الجدوى السياسية» من اختيار مرشح «قوي» لرئاسة دولة ضعيفة مثل لبنان، إن لم تكن فاشلة بمعايير الدول العصرية.

أولى الأجدر بسياسيي لبنان، قبل التفتيش عن «الرئيس القوي»، التوافق على «ميثاق وطني» جديد يبني الدولة القوية بحيث تصبح هي – لا الطوائف ولا المذاهب – القاعدة الصلبة لمقام الرئاسة «القوية». ويصبح الرئيس اللبناني، المنتخب مباشرة من الشعب، قويا بحكم «المؤسسة» لا بفضل «الشخصية»؟

عن «الشرق الأوسط» اللندنية